مئات القتلى والجرحى نتيجة زلزال مزدوج في فنزويلا

كراكاس- أ.ف.ب- قتل 188 شخصا على الأقل وأصيب وأكثر من 1500 آخرين جراء زلزال مزدوج هو الأقوى في فنزويلا منذ 1900 دفع السلطات الى إعلان حالة الطوارئ.

وقال رئيس البرلمان خورخي رودريغيز في مداخلة متلفزة: "نتحدث حاليا ويا للأسف عن مصرع 188 فنزويليا وفنزويلية و1520 جريحا"، وذلك بعدما أعلنت الرئيسة بالوكالة ديلسي رودريغيز في وقت مبكر أمس الخميس مقتل 164 شخصا وإصابة الف آخرين.

وكانت رودريغيز أعلنت حالة الطوارئ، كما أغلق مطار العاصمة الذي تعرض لأضرار جسيمة حسب رودريغيز.

ووقع الزلزال الأول بقوة 7,2 درجات في الساعة 18,04 (22,04 بتوقيت غرينتش) على عمق 21,9 كلم، على مسافة حوالي 200 كلم من كراكاس، وتلاه بعد 39 ثانية زلزال بقوة 7,5 درجات وعمق 10 كلم على مسافة 45 كلم، أعقبته حوالي ثلاثين هزة ارتدادية، وفق المعهد الأميركي للمسح الجيولوجي (يو اس جي سي).

وذكرت الهيئة الأميركية أن "الحدث كان زلزالا مزدوجا" وهو "كارثة يتوقع أن تكون تبعاتها جسيمة"، مرجحة "أن تكون حصيلة الوفيات مرتفعة وأن تكون الأضرار واسعة النطاق".

وذكرت الهيئة أن هذا أقوى زلزال يضرب فنزويلا خلال أكثر من قرن، منذ أن سجلت في 29 تشرين الأول/أكتوبر 1900 زلزالا بقوة 7,7 درجات قبالة سواحل شمال شرق كراكاس، تسبب في "أضرار كبيرة".

في كراكاس، شاهد مصورو وكالة فرانس برس عمليات الإنقاذ تبدأ حول مبان منهارة حيث جرى انتشال أشخاص من تحت الأنقاض.

وشاهدت صحفية من فرانس برس مبنى من 22 طابقا مدمرا بالكامل في حي ألتاميرا. وفي الخارج، كان الناس ينادون بأسماء أقاربهم بينما بعض المتطوعين يتسلقون أكوام الركام وقد ناشد أحدهم مع حلول الظلام قائلا "نحتاج إلى مصابيح يدوية".

"حس التضامن"

وأعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب عبر شبكته "تروث سوشال" إن "الولايات المتحدة جاهزة ومستعدة وقادرة على تقديم مساعدتها" لفنزويلا مضيفا "أصدرت تعليمات إلى جميع وكالات حكومتنا لتكون جاهزة للتحرك بسرعة".

وأضاف ترامب الذي أعادت بلاده العلاقات الدبلوماسية مع كراكاس بعد القبض على رئيسها نيكولاس مادورو في كانون الثاني/يناير خلال عملية نفذتها قوات خاصة أميركية، "سنكون إلى جانب أصدقائنا الجدد العظيمين".

وفي وقت لاحق أمس، أعلن وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو أن الولايات المتحدة "سترسل فورا" فرق إنقاذ ومساعدات إلى فنزويلا.

وأفادت الرئاسة الفنزويلية عن مكالمة هاتفية بين روبيو ورودريغيز التي أشادت بـ"حس التضامن مع فنزويلا خلال هذه الفترة العصيبة".

وأعلنت بلدان كثيرة، أبرزها الهند والصين وإيران، استعدادها تقديم المساعدة، فيما أعربت دول عدة في أميركا اللاتينية عن تضامنها مع كراكاس بالرغم من الاختلافات السياسية.

وقدم الاتحاد الأوروبي من جهته المساعدة.

وكشفت الرئيسة الفنزويلية بالوكالة في خطاب موجه إلى الأمة أن فريقا من المسعفين المتخصصين تتولى الأمم المتحدة تنسيقه هو في طريقه إلى فنزويلا.

وطلب وزير الداخلية ديوسدادو كابيو من السكان مغادرة منازلهم، مضيفا أنه تم قطع إمدادات الغاز عن العديد من المباني كإجراء احترازي. وقال "لقد تضررت بعض المنشآت، ولا نريد وقوع أي نوع من الحوادث المتعلقة بالغاز".

انقطاع الكهرباء

وفي شوارع لا غوايرا حيث انهارت عشرات المباني أو تعرضت لأضرار جسيمة، بحسب مراسلة وكالة فرانس برس، يحاول السكان المنكوبون تدبير أمورهم للعثور على ناجين.

وقالت امرأة فقدت ابنتها إثر انهيار مبنى من 12 طابقا "هناك أحياء تحت الأنقاض ولا أحد يأتي لإسعافهم".

وشاهدت المراسلة عدة أشخاص يبحثون عن ناجين بين الأنقاض في الظلمة وسط انقطاع التيار الكهربائي.

وهرع العديد من الأشخاص المذعورين إلى شوارع كراكاس حيث مكثوا في المساء من غير أن يجرؤوا على العودة إلى منازلهم أو مكاتبهم خشية الهزات الارتدادية.

وأفيد عن انقطاعات في التيار الكهربائي في العاصمة حيث يغطي حطام الزجاج العديد من الشوارع.

وكانت كارمن غيديز (69 عاما) في غرفة شقيقتها عندما بدأت الأرض تهتز.

وروت غيديز التي تسكن في حي من الطبقة المتوسطة على التلال المطلة على العاصمة لوكالة فرانس برس: "بدأت أرى النوافذ تهتز، ثم أخذ كل شيء يهتز. علقت أنا وشقيقتي وجارة لنا في مكان واحد، لم يكن باستطاعتنا الخروج".

إغلاق المطار

وأعلنت رودريغيز مساء الأربعاء إغلاق مطار مايكيتيا الدولي الذي يخدم العاصمة بسبب "أضرار جسيمة في البنية التحتية".

وأظهرت صور نشرها النائب ويلمر أزواخي ومستخدمون لوسائل التواصل الاجتماعي أجزاء من سقف إحدى المحطات وهي تتساقط وأشخاصا مذعورين يلوذون بالفرار. وشعر بالهزة في أماكن بعيدة تصل إلى كولومبيا وتحديدا في العاصمة بوغوتا رغم أنها تبعد مسافة ألف كيلومتر بخط مستقيم.

ووفقا للوحدة الكولومبية لإدارة المخاطر والكوارث: "لا يوجد خطر حدوث تسونامي على ساحل البحر الكاريبي الكولومبي". وحثت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن جمهورية فنزويلا البوليفارية التابعة للأمم المتحدة السلطات الفنزويلية على إتاحة نفاذ غير مقيد إلى شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام "على الفور" في أعقاب هذه الكارثة. وطالبتها في بيان بأن تسترشد بمبادئ حقوق الإنسان في كل نواحي الاستجابة لهذه الفاجعة. وفي شوارع لا غوايرا حيث انهارت عشرات المباني أو تعرضت لأضرار جسيمة، يحاول السكان المنكوبون عبثا تدبير أمورهم للعثور على ناجين.

وقال أنطونيو برموديز، الذي انهار المبنى الذي كان يقطن فيه، إن "هناك مكانا ترد فيه علي شابة تدعى جينيفر، من الطابق الحادي عشر. لكننا لا نمتلك أي أدوات، ولا وسائل لمساعدتها". وأضاف أن أبا وابنه كانا يستخدمان معولا وقضيبا حديديا لمحاولة رفع كتل ضخمة من الركام للوصول إلى اثنين من أبنائه العالقين.

وتابع "ما زالوا على قيد الحياة.. لا يمكننا فعل شيء. نطلب منهم ألا يجهدوا أصواتهم، وأن يتنفسوا ببطء، على أمل إنقاذ الثلاثة الموجودين هناك".

تقع السواحل الشمالية لفنزويلا بين صفيحتي الكاريبي وأميركا الجنوبية. وفي العام 1812، تسبب زلزال هائل في البلاد في مقتل نحو 30 ألف شخص.

وشعِر بالهزة في أماكن بعيدة تصل إلى كولومبيا وتحديدا في العاصمة بوغوتا رغم أنها تبعد ألف كيلومتر بخط مستقيم. كما أبلغ عن هزات في عدة مدن في شمال البرازيل، حسب شبكة الرصد الزلزالي هناك.

وزير الداخلية يختتم زيارة رسمية إلى تركيا ويبحث آفاق التعاون المشترك

أنقرة- الحياة الجديدة- اختتم وزير الداخلية زياد هب الريح، اليوم الخميس، زيارة رسمية إلى الجمهورية التركية استمرت ثلاثة أيام، على رأس وفد رسمي ضم مدير عام جهاز الشرطة اللواء علام السقا، ومدير عام جهاز الدفاع المدني اللواء أكرم ثوابتة، ورئيس وحدة التعاون العربي والدولي العميد محمود صلاح الدين.

وتضمنت الزيارة عدة لقاءات واجتماعات رسمية، أبرزها لقاء وزير الداخلية التركي مصطفى تشيفتشي، بحضور سفير دولة فلسطين لدى الجمهورية التركية نصري أبو جيش، والملحق العسكري الفلسطيني العميد شادي أبو زنيط.

وأكد هب الريح خلال اللقاء عمق العلاقات الفلسطينية التركية، مثمنا المواقف التركية الداعمة لشعبنا الفلسطيني، كما بحث الجانبان سبل تعزيز التعاون والتنسيق بين وزارتي الداخلية وتبادل الخبرات.

كما جدد الوزير التركي تأكيد موقف بلاده الداعم لفلسطين، وضرورة التوصل إلى حل يضمن الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة.

وشملت الزيارة جولة في أكاديمية الشرطة التركية ومركز الطوارئ والاستجابة (112)، للاطلاع على التجربة التركية في مجالات الاستجابة للطوارئ وإدارة الأزمات.

كما زار الوزير هب الريح مقر سفارة دولة فلسطين في أنقرة، حيث التقى طاقمها وعددا من أبناء الجالية الفلسطينية، وممثلين عن الاتحادات بحضور القنصل العام لدولة فلسطين في إسطنبول ومدن بحر مرمرة معاذ العطشان، وأطلعهم على نتائج لقاءاته الرسمية، ومستجدات الأوضاع العامة في فلسطين.

اللواء السقا

وبحث اللواء السقا، مع مدير عام الأمن التركي المحافظ علي فِدان، آفاق التعاون المشترك بين الشرطة الفلسطينية والأمن العام التركي، وسبل تعزيز الشراكة في مجالات التدريب وبناء القدرات وتبادل الخبرات الشرطية والأمنية.

وأكد اللواء السقا، خلال اللقاء الذي عقد على هامش الزيارة، برفقة وزير الداخلية، أهمية تطوير التعاون المؤسسي بين الجانبين، والاستفادة من التجربة التركية المتقدمة في العديد من المجالات الشرطية التخصصية، بما يسهم في تعزيز كفاءة العمل الشرطي، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأعرب السقا عن شكره لمدير عام الأمن التركي على الدعم الذي يقدمه للشرطة الفلسطينية، لا سيما في مجالات التدريب، ورفع القدرات، والاستفادة من الخبرات التركية المتقدمة في هذا المجال.

وشملت الزيارة لقاء رئيس أكاديمية الشرطة التركية يلماز تشولاق، حيث اطلع السقا على البرامج الأكاديمية والتدريبية المتخصصة وآليات إعداد وتأهيل الكوادر الشرطية، وبحث إمكانية تنفيذ برامج تدريبية مشتركة وتبادل الخبرات العلمية والعملية، خاصة البرامج التي يتلقاها الطلبة الفلسطينيون في الأكاديمية التركية.

وأبدى رئيس الأكاديمية موافقته على زيادة عدد الطلبة الفلسطينيين المقبولين في الاكاديمية سنويا إلى (15) طالبا، فيما ثمن اللواء السقا دور الأكاديمية في تدريب وتأهيل الطلبة الفلسطينيين، وإعدادهم كضباط شرطة يتمتعون بكفاءة عالية ومهنية متقدمة.

كما زار السقا إدارة المختبرات الجنائية والأدلة الجنائية، والتقى مديرها العميد تونجاي أنقرة، واطلع على أحدث التقنيات المستخدمة في مجالات الأدلة الجنائية والفحوصات المخبرية، وآليات توظيف التكنولوجيا الحديثة في دعم التحقيقات وكشف الجرائم.

كما التقى مع نائب مدير إدارة مكافحة المخدرات في الشرطة التركية عبد القادر صاغلام، وبحث معه سبل تعزيز التعاون في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، وتبادل الخبرات والمعلومات والتجارب الناجحة في مواجهة هذه الآفة والحد من آثارها.

كما شملت الجولة زيارة مركز الاستجابة للطوارئ (112)، حيث اطلع الوفد على آليات إدارة البلاغات والاستجابة السريعة للحوادث والطوارئ، ومستوى التنسيق بين مختلف الجهات المختصة لضمان سرعة تقديم الخدمات للمواطنين.

ورافق اللواء السقا خلال الزيارة واللقاءات رئيس وحدة التعاون العربي والدولي في وزارة الداخلية، مدير المكتب المركزي الوطني (إنتربول فلسطين) محمود صلاح الدين.

الاحتلال.. إغلاقات تعسفية وحواجز بلا مبررات

رام الله- الحياة الجديدة- صعدت قوات الاحتلال الاسرائيلي، وبشكل غير مسبوق، في استخدام الأوامر العسكرية لتحديد وتوسيع مناطق نفوذ المستوطنات في الضفة الفلسطينية المحتلة منذ تولي حكومة بنيامين نتنياهو الحالية، في أداة تحولت إلى إحدى الآليات المركزية لتوسيع المشروع الاستيطاني وتعزيز السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية.

وقالت جمعية "بمكوم- تخطيط وحقوق إنسان"، في تحليل جديد، إن إسرائيل أصدرت منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023 ما مجموعه 114 أمرا عسكريا لإنشاء أو توسيع أو فصل مناطق نفوذ استيطانية، وهو عدد يعادل تقريبا مجمل الأوامر التي أصدرتها خلال السنوات الـ22 السابقة مجتمعة.

وحسب المعطيات، أضافت هذه الأوامر أكثر من 25 ألف دونم إلى مناطق النفوذ التابعة للمستوطنات، ومهدت الطريق لإقامة 53 مستوطنة؛ بينها 39 مستوطنة جديدة، و14 مستوطنة نشأت نتيجة فصل إداري عن مستوطنات قائمة، إلى جانب 11 حالة توسعة لمناطق نفوذ قائمة.

ووفقا لموقع "عرب 48"، تشكل أوامر مناطق النفوذ، "رغم أنها لا تحظى عادة باهتمام إعلامي واسع"، مرحلة مفصلية في عملية التوسع الاستيطاني. فبمجرد ضم أرض ما إلى منطقة نفوذ إحدى المستوطنات، تصبح مخصصة للتطوير الإسرائيلي المستقبلي، وتتحول إلى قاعدة لإعداد المخططات وإقامة البنى التحتية والتوسع العمراني.

وأوضحت "بمكوم" أن هذه الأوامر تسبق، في كثير من الحالات، إقامة المستوطنات الفعلية بسنوات، لكنها تحدد مستقبل الأرض منذ لحظة إصدارها، بما يجعلها أداة مبكرة لترسيم التوسع الاستيطاني وتقييد إمكانيات استخدام الفلسطينيين للأرض.

ورصد التحليل الجديد تطورا لافتا خلال عام 2026، يتمثل في تخصيص مناطق نفوذ استيطانية على أراض كانت تقيم عليها تجمعات فلسطينية هجرت خلال السنوات الأخيرة.

ومن بين الأمثلة التي أوردتها الجمعية، تجمعا عين سامية والمعرجات الوسطى، اللذان اضطر سكانهما إلى مغادرة أراضيهما في أعقاب ضغوط متواصلة ومتزايدة من المستوطنين.

وحسب المعطيات، جرى لاحقا تحديد مناطق نفوذ استيطانية جديدة في هذه المواقع، ما يفرض عوائق قانونية وتخطيطية كبيرة أمام أي إمكانية مستقبلية لعودة السكان المهجرين إلى أراضيهم.

واعتبرت الجمعية أن السياسة الحالية لم تعد تقتصر على توسيع المستوطنات القائمة، بل تشمل أيضا ترسيخ السيطرة الإسرائيلية على مناطق أفرغت من سكانها الفلسطينيين، وتحويل التهجير المؤقت إلى واقع دائم على الأرض.

كما أشار التحليل إلى أوامر عسكرية صدرت خلال عام 2026 لتحديد مناطق نفوذ لمستوطنات جديدة في أجزاء من شمال الضفة المحتلة لم تكن تضم مستوطنات في السابق.

ويتجاوز التأثير التراكمي لهذه الإجراءات "حدود كل مستوطنة على حدة"، إذ إن إقامة مناطق نفوذ استيطانية جديدة في مواقع إستراتيجية من الضفة المحتلة تؤدي إلى زيادة تجزئة الحيز الفلسطيني، وتقييد إمكانيات التطور العمراني الفلسطيني مستقبلا، وتعزيز السيطرة الإسرائيلية على مساحات واسعة من المنطقة المصنفة.

وفي المقابل، قالت الجمعية إن التجمعات الفلسطينية في المنطقة "ج" لا تزال تفتقر إلى مناطق نفوذ معترف بها بصورة مماثلة، الأمر الذي يحد بشكل كبير من قدرة السلطات المحلية الفلسطينية على التخطيط والتوسع السكني وتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية للسكان.

وقال الباحث والمخطط في الجمعية، أساف بيلد: إن "أوامر مناطق النفوذ غالبا ما ينظر إليها باعتبارها إجراءات تقنية أو إدارية، لكنها في الواقع تحدد من يملك القدرة على تطوير الأرض، ومن يستطيع الوصول إليها، ومن يستبعد منها".

وأضاف أن "الارتفاع الحاد في عدد هذه الأوامر منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023 يدل على أنها أصبحت إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومة الإسرائيلية لإعادة تشكيل الجغرافيا في الضفة الغربية".

وتابع بيلد: "ما نشهده اليوم لا يقتصر على توسيع المستوطنات القائمة، بل يشمل أيضا تثبيت وقائع جديدة على الأرض في مناطق هجرت منها تجمعات فلسطينية خلال السنوات الأخيرة، بما يجعل عودة سكانها أكثر صعوبة".

وفي موضع آخر، وجه المستشار القانوني لمنطقة الضفة المحتلة في مكتب المدعي العام العسكري الاسرائيلي، المقدم كوبي ماركوس، انتقادات لجيش الاحتلال، متهما إياه بفرض قيود مرورية وإغلاق طرق في أنحاء الضفة بصورة تعسفية، في مخالفة للأوامر العسكرية والالتزامات التي قدمت سابقا للمحكمة العليا الإسرائيلية.

وجاءت هذه الانتقادات، حسب تقرير نشرته صحيفة "هآرتس"، في رسالة رسمية بعث بها ماركوس إلى قائد المنطقة الوسطى بجيش الاحتلال، اللواء آفي بلوط، وعدد من كبار المسؤولين العسكريين، دعا فيها إلى معالجة ما وصفه باستمرار تجاوز التعليمات والالتزامات القانونية المتعلقة بحرية الحركة في الضفة الغربية.

وكشفت مصادر مطلعة على مضمون الرسالة أنها ترصد ما وصفته بحالة من "فوضى القيادة والقانون" في إدارة القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين في الضفة المحتلة.

وحسب المستشار القانوني، فإن "معظم إجراءات تقييد الحركة المطبقة حاليا، بما في ذلك الحواجز التي تستمر لأكثر من 24 ساعة، تفرض بقرارات ميدانية دون استكمال الإجراءات القانونية والإدارية المطلوبة، ومن دون الاستعانة برأي الجهات المختصة في الإدارة المدنية أو الحصول على الموافقات القانونية اللازمة"، وهو ما اعتبره مخالفة للتعليمات العسكرية والالتزامات التي أقرتها المحكمة العليا.

وأكد في رسالته أن هذه الممارسات ليست حالات فردية، بل تمثل نمطا مستمرا ومعلوما لدى القيادة العسكرية العليا.

وأوضح أن أداء الجيش في ما يتعلق بفرض قيود الحركة تراجع بشكل ملحوظ منذ اندلاع الحرب في 7 تشرين الأول/أكتوبر، مشيرا إلى أنه كان قد حذر من هذا المسار قبل عامين.

وأضاف أن "القادة الميدانيين وسعوا استخدام الحواجز والإغلاقات، متجاوزين الإجراءات التي تعهدت الدولة بتطبيقها أمام المحكمة العليا عام 2017"، والتي وضعت عقب التماس قدمه رؤساء مجالس فلسطينية لتنظيم القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين وضمان خضوعها للأطر القانونية المعتمدة.

وأشار في رسالته إلى أن هذا النمط من العمل ليس جديدا، بل هو قائم بشكل مستمر ومعروف لدى القيادة العسكرية العليا.

وأكد ان "موقف الإدارة المدنية بشأن فرض القيود ونشر الأوامر المتعلقة بها باللغة العربية لا يعد مجرد توصية أو إجراء اختياري، بل هو التزام قانوني يهدف إلى تمكين السكان المحليين، باعتبارهم محميين بموجب قوانين الاحتلال في زمن الحرب، من فهم الإجراءات المتخذة بحقهم واتخاذ قراراتهم بناء على معرفة واضحة، إضافة إلى توفير آلية أساسية تتيح لهم تقديم الاعتراضات القانونية عليها".

وحذرت الرسالة من أن تجاهل هذا الالتزام، والاستمرار في فرض قيود أو إجراءات دون سند قانوني واضح أو دون إعلانها بشكل منظم، يشكل انتهاكا خطيرا وغير منضبط للحقوق الأساسية للسكان.

كما أشارت إلى أن هذا السلوك يتعارض بصورة مباشرة مع مبادئ القانون الإداري والقانون الدولي الإنساني التي تنظم واجبات القوة القائمة بالاحتلال تجاه السكان المدنيين.